

أكدوا أن المساس به مساس بالمجتمع بكامله وهدم لأركان الدولة

# نواب: نرفض التشكيك في القضاء.. وقرار النيابة حفظ البلاغ أكبر دليل على نزاهة القضاة وقطع للطريق أمام من يريد السوء بالكويت

مقبول، فمن لديه اتهام عليه التوجه إلى النيابة العامة ومن ثم القضاء ليكون هو صاحب القول الفصل لا اللجوء إلى الشارع وإثارة الفوضى. وأكد الظفيري أن حصانة القضاء واستقلاله مبدأ عالمي في كافة دساتير العالم، ونجد لها نصوصاً ثابتة وراسخة تؤكد على شرف القضاء ونزاهته ولا سلطان لأي جهة على القاضي في قضائه ولا يجوز بأي حال التدخل في سير العدالة، مشيراً إلى أن تلك المبادئ مترسخة في كل دساتير العالم ومنها دستور الكويت.

ولفت الظفيري إلى أننا نطالب دائماً باستقلال القضاء، حيث إن هناك توجهات بين السلطتين لإقرار مشروع قانون بتنظيم السلطة القضائية ومنها مزيداً من الاستقلال المالي والإداري لتكون بمثابة أي صراعات في المجتمع. وقال الظفيري: في أغلب دول العالم يحاط القضاء بسياج من الحصانة لتوفير الجو الملائم لهم، مستدركاً: ولكن بالكويت لا يوجد لدينا ذلك وبمجرد أن يحال الموضوع إلى القضاء تتدخل وسائل التواصل التي نعتبرها أرضاً خصبة للتشويه والمساس بالقضاة وهو مساس بأمن المجتمع، حيث إن انهيار السلطة القضائية يعتبر انهياراً لنظومة العدالة للدولة، مستغرباً من سلوك البعض الذين يجحدون في القضاء عندما تكون الأحكام لصالحهم ويطعنون في نزاهته إذا جاءت الأحكام عكس هواهم.

وأعرب الظفيري عن أمله أن يكون حفظ النيابة العامة للبيانات الثلاثة في تلك القضية بداية مرحلة جديدة يسود فيها الاحترام من الجميع للسلطة القضائية وتحسد فيها الثقة الكاملة بنزاهة القضاء. وقال النائب فارس العتيبي إن المزاعم التي تحدث عنها البعض بحق ثلاثة من رجال القضاء في البلاد هي مزاعم واهية وأقراء غير صحيحة.

وقال العتيبي في تصريح صحافي تعليقا على قرار النيابة العامة بحفظ البلاغات الثلاث في تلك القضية بداية مرحلة جديدة يسود فيها الاحترام من الجميع للسلطة القضائية وتحسد فيها الثقة الكاملة بنزاهة القضاء. وقال النائب فارس العتيبي إن المزاعم التي تحدث عنها البعض بحق ثلاثة من رجال القضاء في البلاد هي مزاعم واهية وأقراء غير صحيحة.

وقال العتيبي في تصريح صحافي تعليقا على قرار النيابة العامة بحفظ البلاغات الثلاث في تلك القضية بداية مرحلة جديدة يسود فيها الاحترام من الجميع للسلطة القضائية وتحسد فيها الثقة الكاملة بنزاهة القضاء. وقال النائب فارس العتيبي إن المزاعم التي تحدث عنها البعض بحق ثلاثة من رجال القضاء في البلاد هي مزاعم واهية وأقراء غير صحيحة.

وقال العتيبي في تصريح صحافي تعليقا على قرار النيابة العامة بحفظ البلاغات الثلاث في تلك القضية بداية مرحلة جديدة يسود فيها الاحترام من الجميع للسلطة القضائية وتحسد فيها الثقة الكاملة بنزاهة القضاء. وقال النائب فارس العتيبي إن المزاعم التي تحدث عنها البعض بحق ثلاثة من رجال القضاء في البلاد هي مزاعم واهية وأقراء غير صحيحة.

وقال العتيبي في تصريح صحافي تعليقا على قرار النيابة العامة بحفظ البلاغات الثلاث في تلك القضية بداية مرحلة جديدة يسود فيها الاحترام من الجميع للسلطة القضائية وتحسد فيها الثقة الكاملة بنزاهة القضاء. وقال النائب فارس العتيبي إن المزاعم التي تحدث عنها البعض بحق ثلاثة من رجال القضاء في البلاد هي مزاعم واهية وأقراء غير صحيحة.



فارس العتيبي



دمصور الظفيري



فيصل الكندري



راكان النصف



سلطان اللغيصم



محمد الجبري

على شرف القضاء ونزاهته ولا سلطان لأي جهة على القاضي في قضائه ولا يجوز بأي حال التدخل في سير العدالة، مشيراً إلى أن تلك المبادئ مترسخة في كل دساتير العالم ومنها دستور الكويت.

وأضاف أن المواثيق العالمية نصت على مبدأ استقلال القضاء كدعم أساسي للسلطة القضائية وحماية حقوق الإنسان ومنها المبادئ الأساسية بشأن استقلال القضاء الصادر عن الأمم المتحدة عام 85 وكافة دساتير العالم تقر بذلك.

وشدد الكندري على أن القضاء الكويتي كان ولا يزال صرحاً شامخاً ومثالاً يحتذى وأنه منارة للعدالة بين جميع بلدان العالم والمساس به لا يأتي إلا من مخربين يريدون العبث في الكويت ونهب ثروتها وبث الرعب وعم الاستفزاز بين أفراد الشعب.

وشدد الكندري على أن هناك عشرات الأحكام التي تسجل في صفحات القضاء للقضاة الكويتي لكن اعتراضاً لطبيع نمونجا غير مسبوقة في أي دولة إذا جاز الحكم موقفاً هواهم مدحوه أو خالف مصالحهم انتقدوه وسبوه ومسوا نزاهة القاضي وشرفه.

وذكر أن تصرفات أحد النواب السابقين هي نفسها طريقة عوف الكونغرس الأمريكي جوزيف مكارثي المشهور بعلو الصوت والكذب دون دليل، ومضاً أن مكارثي الكوييت وحقيقته إن لها أن تنتهي بفضل ذكاء الشعب الكويتي.

من جهته، أكد النائب د. منصور الظفيري أن بيان النيابة العامة الذي قدمه الأهل القوية على إهانة ساحة رموز القضاء من اتهامات واهية ومزاعم مرفوضة هو تصرفات أحد النواب السابقين في كل مكان.

وقال الظفيري: إن كنا لن نقبل بأي حال من الأحوال المساس بالمال العام وبالسرقات الملمارية، فنحن في الوقت نفسه نرفض دعوات الهدم والتشكيك في سير العدالة، وبكفل القانون استقلال القضاء وبين ضمانات القضاء والأحكام الخاصة بهم وأحوال عدم قابليتهم للعزل، مشيراً إلى أن التلويح بأوراق ومستندات مزورة نشرت في تويتر ولا أصل لها أمر مريب بحق أهل الكويت كافة.

وأكد أن حصانة القضاء واستقلاله مبدأ عالمي في جميع دساتير العالم ونجد لها نصوصاً ثابتة وراسخة تؤكد

في فترات سابقة ومحاولة اقتناعه بأن هناك فساد يشوب السلطة القضائية غير أن أهل الكويت وأعين جيداً مثل هذه الألعيب ولم تتدخل عليهم تلك الأكاذيب.

وبين الكندري أن تأكيد بنك «كوتس» في المملكة المتحدة لفريق التحقيق في النيابة العامة على أنه لا تعاملات ولا حسابات بنكية أو تحويلات للواردات أسمائهم في التهم الملققة يشير إلى أن الهدف منها إثارة الشارع كان لصالح شخصية وان هذه الأشاعات كان تهدف أصلاً لتقويض نظام الحكم وضيماع البلد لظفروا باهدهم ومخططاتهم الخريبية.

وحذّر الكندري من أن المساس بالقضاء هو مساس بأمن المجتمع حيث إن انهيار السلطة القضائية يعتبر انهياراً دولة، كما لدينا قانون للمطبوعات والنشر الذي يحظر نشر كل ما من شأنه تحقير القضاء وولاء النيابة وما تقرر جهات التحقيق سريته.

ولفت الكندري إلى أن البعض لا يريد فعلاً أن يتعامل بالدستور إلا وفق هواه فالعادة ملتبقة حول قيادتنا السياسية حتى تثبت إدانته في محاكمة قانونية تؤمن في فيها الضمانات الضرورية لممارسة حق الدفاع، لكنهم قاموا للأسف بتصنيص أنفسهم قضاء ومباحث في الوقت نفسه حيث أطلقوا النهم وصموا مستندات مزورة وزعموا أنها حقيقية ومن ثم إطلاق الأحكام على بعض رجال القضاة الشرفاء وشوهوا

صورتهم بهدف زعزعة الثقة الشعبية في السلطة القضائية لتنتها منظومة العدالة ومن ثم تنهار الدولة. وتابع الكندري مؤكداً أن الدستور أقر في الفصل السادس 12 مادة تتناول السلطة القضائية، فالمادة 162 تؤكد على أن شرف ونزاهة القضاء وعليهم، أساس الملك وضمأن للحقوق والحريات، كما نصت المادة 163 على أنه لا سلطان لأي جهة على القاضي في قضائه، ولا يجوز بحال التدخل في سير العدالة، وبكفل القانون استقلال القضاء وبين ضمانات القضاء والأحكام الخاصة بهم وأحوال عدم قابليتهم للعزل، مشيراً إلى أن التلويح بأوراق ومستندات مزورة نشرت في تويتر ولا أصل لها أمر مريب بحق أهل الكويت كافة.

وأكد أن حصانة القضاء واستقلاله مبدأ عالمي في جميع دساتير العالم ونجد لها نصوصاً ثابتة وراسخة تؤكد

السوداء عن بلدنا الحبيب، فقد اطلع الجميع على بيان النيابة العامة بشأن التصرف في ثلاث قضايا، وبذلك قطع الشك باليقين، وتجلت شمس الحقيقة، وانقطع الطريق على كل من أراد السوء بهذا البلد، فالواجب على الجميع عدم الانجرار خلف الشائعات المغرضة مجهولة المصدر لما لها من آثار سلبية على الفرد والمجتمع وزعزعة أمننا، وأن نمثل لقول الله عز وجل (يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بجهالة فقبضوا على ما فعلتم نادمين).

حذّر الكندري من أن المساس بالقضاء هو مساس بأمن المجتمع حيث إن انهيار السلطة القضائية يعتبر انهياراً دولة، كما لدينا قانون للمطبوعات والنشر الذي يحظر نشر كل ما من شأنه تحقير القضاء وولاء النيابة وما تقرر جهات التحقيق سريته.

وأخيراً: فأمس الكويت مسؤولية الجميع والتقدم في بنائها ونهضتها، فلنتطلع متكاتفين بسدا واحدة لكويت المستقبل، ونحسب الخطي في مسيرة التنمية متازرين وملتبقة حول قيادتنا السياسية حتى تثبت إدانته في محاكمة قانونية تؤمن في فيها الضمانات الضرورية لممارسة حق الدفاع، لكنهم قاموا للأسف بتصنيص أنفسهم قضاء ومباحث في الوقت نفسه حيث أطلقوا النهم وصموا مستندات مزورة وزعموا أنها حقيقية ومن ثم إطلاق الأحكام على بعض رجال القضاة الشرفاء وشوهوا

صورتهم بهدف زعزعة الثقة الشعبية في السلطة القضائية لتنتها منظومة العدالة ومن ثم تنهار الدولة. وتابع الكندري مؤكداً أن الدستور أقر في الفصل السادس 12 مادة تتناول السلطة القضائية، فالمادة 162 تؤكد على أن شرف ونزاهة القضاء وعليهم، أساس الملك وضمأن للحقوق والحريات، كما نصت المادة 163 على أنه لا سلطان لأي جهة على القاضي في قضائه، ولا يجوز بحال التدخل في سير العدالة، وبكفل القانون استقلال القضاء وبين ضمانات القضاء والأحكام الخاصة بهم وأحوال عدم قابليتهم للعزل، مشيراً إلى أن التلويح بأوراق ومستندات مزورة نشرت في تويتر ولا أصل لها أمر مريب بحق أهل الكويت كافة.

وأكد أن حصانة القضاء واستقلاله مبدأ عالمي في جميع دساتير العالم ونجد لها نصوصاً ثابتة وراسخة تؤكد

الناس بأنهم قبضة ومرتشون وفاسدون، انما اظهر الحقائق عدد من النواب طلباً لمناقشة ما ذكر، وكنت حريصاً وقتها على الا انحراف وراء هذه التهم التي طالت الجسد القضائي الا باظهار البيئته على القضاة. وقال: ذكرت وقتها اننا ملزمون بالدفاع عن الجهاز القضائي ان هذا للقضاة لأنه لا تتوافر للقضاة نواحيه الندية الاعلامية للرد على هذه الاتهامات، فاذا كان السياسي او الاعلامي او النائب يستطيع الظهور على شاشات التلفزة ويتهم او يدافع عن نفسه فهذا الامر لا يتوافر للقضاة، لافتاً الى ان هذا الاتهامات لو كانت موجّهة لأحد نواب الأمة لما اثبتت للدفاع عنه قبل سماع وجهة نظره، مؤكداً ان ضرب السلطة القضائية واركان القضاء هو هز لأهم اركان الدولة.

وأضاف النصف ان النيابة العامة حفظت الشكوى المقدمة من القضاة على الاتهامات التي وردت بتسليم اسمائهم وجاء الرد بشهادة بنك كوتس بعدم وجود ارضة لديه بأسماء القضاة وانتظرت بعدها لأرى ما ستسفر عنه ندوة الاغلبية المبطة، وتوقعت ان يتحدث اعضاء الاغلبية عن بعض قضاياهم التي سيخوضون فيها ويعرجون في الوقت نفسه على شهادة بنك كوتس، وانا لا ابرى ولا ازيكي احدا على هذا الصعيد لكن هذه الشهادة خطيرة، ونحن لا نعرف القضاة شخصياً، لكن اؤكد انه متى ما تم التشكيك بالقضاة وتجريح الجسد القضائي بلا ادلة فهذا يعينه هدم لاركان الدولة.

وقال النصف: كنت حريصاً طوال الفترة الماضية على اظهار الحقائق وانا اول من طرح موضوع التسجيل في قاعة عبدالله السالم، ويصريح العبارة عندما كان البعض يلوح على قضيته باستخياء، مشيراً الى انه بعد دخول ابواب الصراخ واشخاص لم ننحرف وراء ذلك وتركتنا لهذه الادوات ان تدلي ببلوها وتدخل معارك بالوكالة من الطرفين، ولازلنا متمسكين بان مرجعنا للقضاء والنيابة العامة حول هذه القضية.

وحذّر قائلا: نحن لا نزيكي الاحياء لكن مازلنا ننتظر ادلتهم ومستنداتهم التي يدعون انها تدين القضاة والمستشارين بالرشوة.

من جهته، قال النائب محمد الجبري: بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، وبعد: فقد شهد الجميع في الكويت في الفترة الأخيرة مرحلة عصيبة واستثنائية فيما يتعلق بشأنها الداخلي، وتهددت فيها لحياتها الوطنية، ونسبها الاجتماعي، وسادت فيها لغة التخوين والتشكيك، وعمت بها لغة الفوضى والشائعات، التي استهدفت أركان الدولة ومؤسساتها وسلطاتها، وساهم في إشعال هذه الفتنة العمياء بعض من لا خلاق له ممن رأى تحقيق مصالحه الخاصة والرخيصة على حساب الوطن ومصالحه العامة وأمنه واستقراره، لكن بفضل من الله سرعان ما انفضت هذه السحابة

الارادة حول رشوة القضاة والتحويلات المليونية قدم عدد من النواب طلباً لمناقشة ما ذكر، وكنت حريصاً وقتها على الا انحراف وراء هذه التهم التي طالت الجسد القضائي الا باظهار البيئته على القضاة. وقال: ذكرت وقتها اننا ملزمون بالدفاع عن الجهاز القضائي ان هذا للقضاة لأنه لا تتوافر للقضاة نواحيه الندية الاعلامية للرد على هذه الاتهامات، فاذا كان السياسي او الاعلامي او النائب يستطيع الظهور على شاشات التلفزة ويتهم او يدافع عن نفسه فهذا الامر لا يتوافر للقضاة، لافتاً الى ان هذا الاتهامات لو كانت موجّهة لأحد نواب الأمة لما اثبتت للدفاع عنه قبل سماع وجهة نظره، مؤكداً ان ضرب السلطة القضائية واركان القضاء هو هز لأهم اركان الدولة.

وأضاف النصف ان النيابة العامة حفظت الشكوى المقدمة من القضاة على الاتهامات التي وردت بتسليم اسمائهم وجاء الرد بشهادة بنك كوتس بعدم وجود ارضة لديه بأسماء القضاة وانتظرت بعدها لأرى ما ستسفر عنه ندوة الاغلبية المبطة، وتوقعت ان يتحدث اعضاء الاغلبية عن بعض قضاياهم التي سيخوضون فيها ويعرجون في الوقت نفسه على شهادة بنك كوتس، وانا لا ابرى ولا ازيكي احدا على هذا الصعيد لكن هذه الشهادة خطيرة، ونحن لا نعرف القضاة شخصياً، لكن اؤكد انه متى ما تم التشكيك بالقضاة وتجريح الجسد القضائي بلا ادلة فهذا يعينه هدم لاركان الدولة.

وقال النصف: كنت حريصاً طوال الفترة الماضية على اظهار الحقائق وانا اول من طرح موضوع التسجيل في قاعة عبدالله السالم، ويصريح العبارة عندما كان البعض يلوح على قضيته باستخياء، مشيراً الى انه بعد دخول ابواب الصراخ واشخاص لم ننحرف وراء ذلك وتركتنا لهذه الادوات ان تدلي ببلوها وتدخل معارك بالوكالة من الطرفين، ولازلنا متمسكين بان مرجعنا للقضاء والنيابة العامة حول هذه القضية.

وحذّر قائلا: نحن لا نزيكي الاحياء لكن مازلنا ننتظر ادلتهم ومستنداتهم التي يدعون انها تدين القضاة والمستشارين بالرشوة.

من جهته، قال النائب محمد الجبري: بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، وبعد: فقد شهد الجميع في الكويت في الفترة الأخيرة مرحلة عصيبة واستثنائية فيما يتعلق بشأنها الداخلي، وتهددت فيها لحياتها الوطنية، ونسبها الاجتماعي، وسادت فيها لغة التخوين والتشكيك، وعمت بها لغة الفوضى والشائعات، التي استهدفت أركان الدولة ومؤسساتها وسلطاتها، وساهم في إشعال هذه الفتنة العمياء بعض من لا خلاق له ممن رأى تحقيق مصالحه الخاصة والرخيصة على حساب الوطن ومصالحه العامة وأمنه واستقراره، لكن بفضل من الله سرعان ما انفضت هذه السحابة

الارادة حول رشوة القضاة والتحويلات المليونية قدم عدد من النواب طلباً لمناقشة ما ذكر، وكنت حريصاً وقتها على الا انحراف وراء هذه التهم التي طالت الجسد القضائي الا باظهار البيئته على القضاة. وقال: ذكرت وقتها اننا ملزمون بالدفاع عن الجهاز القضائي ان هذا للقضاة لأنه لا تتوافر للقضاة نواحيه الندية الاعلامية للرد على هذه الاتهامات، فاذا كان السياسي او الاعلامي او النائب يستطيع الظهور على شاشات التلفزة ويتهم او يدافع عن نفسه فهذا الامر لا يتوافر للقضاة، لافتاً الى ان هذا الاتهامات لو كانت موجّهة لأحد نواب الأمة لما اثبتت للدفاع عنه قبل سماع وجهة نظره، مؤكداً ان ضرب السلطة القضائية واركان القضاء هو هز لأهم اركان الدولة.

وأضاف النصف ان النيابة العامة حفظت الشكوى المقدمة من القضاة على الاتهامات التي وردت بتسليم اسمائهم وجاء الرد بشهادة بنك كوتس بعدم وجود ارضة لديه بأسماء القضاة وانتظرت بعدها لأرى ما ستسفر عنه ندوة الاغلبية المبطة، وتوقعت ان يتحدث اعضاء الاغلبية عن بعض قضاياهم التي سيخوضون فيها ويعرجون في الوقت نفسه على شهادة بنك كوتس، وانا لا ابرى ولا ازيكي احدا على هذا الصعيد لكن هذه الشهادة خطيرة، ونحن لا نعرف القضاة شخصياً، لكن اؤكد انه متى ما تم التشكيك بالقضاة وتجريح الجسد القضائي بلا ادلة فهذا يعينه هدم لاركان الدولة.

وقال النصف: كنت حريصاً طوال الفترة الماضية على اظهار الحقائق وانا اول من طرح موضوع التسجيل في قاعة عبدالله السالم، ويصريح العبارة عندما كان البعض يلوح على قضيته باستخياء، مشيراً الى انه بعد دخول ابواب الصراخ واشخاص لم ننحرف وراء ذلك وتركتنا لهذه الادوات ان تدلي ببلوها وتدخل معارك بالوكالة من الطرفين، ولازلنا متمسكين بان مرجعنا للقضاء والنيابة العامة حول هذه القضية.

وحذّر قائلا: نحن لا نزيكي الاحياء لكن مازلنا ننتظر ادلتهم ومستنداتهم التي يدعون انها تدين القضاة والمستشارين بالرشوة.

من جهته، قال النائب محمد الجبري: بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، وبعد: فقد شهد الجميع في الكويت في الفترة الأخيرة مرحلة عصيبة واستثنائية فيما يتعلق بشأنها الداخلي، وتهددت فيها لحياتها الوطنية، ونسبها الاجتماعي، وسادت فيها لغة التخوين والتشكيك، وعمت بها لغة الفوضى والشائعات، التي استهدفت أركان الدولة ومؤسساتها وسلطاتها، وساهم في إشعال هذه الفتنة العمياء بعض من لا خلاق له ممن رأى تحقيق مصالحه الخاصة والرخيصة على حساب الوطن ومصالحه العامة وأمنه واستقراره، لكن بفضل من الله سرعان ما انفضت هذه السحابة

الارادة حول رشوة القضاة والتحويلات المليونية قدم عدد من النواب طلباً لمناقشة ما ذكر، وكنت حريصاً وقتها على الا انحراف وراء هذه التهم التي طالت الجسد القضائي الا باظهار البيئته على القضاة. وقال: ذكرت وقتها اننا ملزمون بالدفاع عن الجهاز القضائي ان هذا للقضاة لأنه لا تتوافر للقضاة نواحيه الندية الاعلامية للرد على هذه الاتهامات، فاذا كان السياسي او الاعلامي او النائب يستطيع الظهور على شاشات التلفزة ويتهم او يدافع عن نفسه فهذا الامر لا يتوافر للقضاة، لافتاً الى ان هذا الاتهامات لو كانت موجّهة لأحد نواب الأمة لما اثبتت للدفاع عنه قبل سماع وجهة نظره، مؤكداً ان ضرب السلطة القضائية واركان القضاء هو هز لأهم اركان الدولة.

وأضاف النصف ان النيابة العامة حفظت الشكوى المقدمة من القضاة على الاتهامات التي وردت بتسليم اسمائهم وجاء الرد بشهادة بنك كوتس بعدم وجود ارضة لديه بأسماء القضاة وانتظرت بعدها لأرى ما ستسفر عنه ندوة الاغلبية المبطة، وتوقعت ان يتحدث اعضاء الاغلبية عن بعض قضاياهم التي سيخوضون فيها ويعرجون في الوقت نفسه على شهادة بنك كوتس، وانا لا ابرى ولا ازيكي احدا على هذا الصعيد لكن هذه الشهادة خطيرة، ونحن لا نعرف القضاة شخصياً، لكن اؤكد انه متى ما تم التشكيك بالقضاة وتجريح الجسد القضائي بلا ادلة فهذا يعينه هدم لاركان الدولة.

وقال النصف: كنت حريصاً طوال الفترة الماضية على اظهار الحقائق وانا اول من طرح موضوع التسجيل في قاعة عبدالله السالم، ويصريح العبارة عندما كان البعض يلوح على قضيته باستخياء، مشيراً الى انه بعد دخول ابواب الصراخ واشخاص لم ننحرف وراء ذلك وتركتنا لهذه الادوات ان تدلي ببلوها وتدخل معارك بالوكالة من الطرفين، ولازلنا متمسكين بان مرجعنا للقضاء والنيابة العامة حول هذه القضية.

وحذّر قائلا: نحن لا نزيكي الاحياء لكن مازلنا ننتظر ادلتهم ومستنداتهم التي يدعون انها تدين القضاة والمستشارين بالرشوة.

من جهته، قال النائب محمد الجبري: بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، وبعد: فقد شهد الجميع في الكويت في الفترة الأخيرة مرحلة عصيبة واستثنائية فيما يتعلق بشأنها الداخلي، وتهددت فيها لحياتها الوطنية، ونسبها الاجتماعي، وسادت فيها لغة التخوين والتشكيك، وعمت بها لغة الفوضى والشائعات، التي استهدفت أركان الدولة ومؤسساتها وسلطاتها، وساهم في إشعال هذه الفتنة العمياء بعض من لا خلاق له ممن رأى تحقيق مصالحه الخاصة والرخيصة على حساب الوطن ومصالحه العامة وأمنه واستقراره، لكن بفضل من الله سرعان ما انفضت هذه السحابة

الارادة حول رشوة القضاة والتحويلات المليونية قدم عدد من النواب طلباً لمناقشة ما ذكر، وكنت حريصاً وقتها على الا انحراف وراء هذه التهم التي طالت الجسد القضائي الا باظهار البيئته على القضاة. وقال: ذكرت وقتها اننا ملزمون بالدفاع عن الجهاز القضائي ان هذا للقضاة لأنه لا تتوافر للقضاة نواحيه الندية الاعلامية للرد على هذه الاتهامات، فاذا كان السياسي او الاعلامي او النائب يستطيع الظهور على شاشات التلفزة ويتهم او يدافع عن نفسه فهذا الامر لا يتوافر للقضاة، لافتاً الى ان هذا الاتهامات لو كانت موجّهة لأحد نواب الأمة لما اثبتت للدفاع عنه قبل سماع وجهة نظره، مؤكداً ان ضرب السلطة القضائية واركان القضاء هو هز لأهم اركان الدولة.

وأضاف النصف ان النيابة العامة حفظت الشكوى المقدمة من القضاة على الاتهامات التي وردت بتسليم اسمائهم وجاء الرد بشهادة بنك كوتس بعدم وجود ارضة لديه بأسماء القضاة وانتظرت بعدها لأرى ما ستسفر عنه ندوة الاغلبية المبطة، وتوقعت ان يتحدث اعضاء الاغلبية عن بعض قضاياهم التي سيخوضون فيها ويعرجون في الوقت نفسه على شهادة بنك كوتس، وانا لا ابرى ولا ازيكي احدا على هذا الصعيد لكن هذه الشهادة خطيرة، ونحن لا نعرف القضاة شخصياً، لكن اؤكد انه متى ما تم التشكيك بالقضاة وتجريح الجسد القضائي بلا ادلة فهذا يعينه هدم لاركان الدولة.

وقال النصف: كنت حريصاً طوال الفترة الماضية على اظهار الحقائق وانا اول من طرح موضوع التسجيل في قاعة عبدالله السالم، ويصريح العبارة عندما كان البعض يلوح على قضيته باستخياء، مشيراً الى انه بعد دخول ابواب الصراخ واشخاص لم ننحرف وراء ذلك وتركتنا لهذه الادوات ان تدلي ببلوها وتدخل معارك بالوكالة من الطرفين، ولازلنا متمسكين بان مرجعنا للقضاء والنيابة العامة حول هذه القضية.

وحذّر قائلا: نحن لا نزيكي الاحياء لكن مازلنا ننتظر ادلتهم ومستنداتهم التي يدعون انها تدين القضاة والمستشارين بالرشوة.

من جهته، قال النائب محمد الجبري: بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، وبعد: فقد شهد الجميع في الكويت في الفترة الأخيرة مرحلة عصيبة واستثنائية فيما يتعلق بشأنها الداخلي، وتهددت فيها لحياتها الوطنية، ونسبها الاجتماعي، وسادت فيها لغة التخوين والتشكيك، وعمت بها لغة الفوضى والشائعات، التي استهدفت أركان الدولة ومؤسساتها وسلطاتها، وساهم في إشعال هذه الفتنة العمياء بعض من لا خلاق له ممن رأى تحقيق مصالحه الخاصة والرخيصة على حساب الوطن ومصالحه العامة وأمنه واستقراره، لكن بفضل من الله سرعان ما انفضت هذه السحابة

الارادة حول رشوة القضاة والتحويلات المليونية قدم عدد من النواب طلباً لمناقشة ما ذكر، وكنت حريصاً وقتها على الا انحراف وراء هذه التهم التي طالت الجسد القضائي الا باظهار البيئته على القضاة. وقال: ذكرت وقتها اننا ملزمون بالدفاع عن الجهاز القضائي ان هذا للقضاة لأنه لا تتوافر للقضاة نواحيه الندية الاعلامية للرد على هذه الاتهامات، فاذا كان السياسي او الاعلامي او النائب يستطيع الظهور على شاشات التلفزة ويتهم او يدافع عن نفسه فهذا الامر لا يتوافر للقضاة، لافتاً الى ان هذا الاتهامات لو كانت موجّهة لأحد نواب الأمة لما اثبتت للدفاع عنه قبل سماع وجهة نظره، مؤكداً ان ضرب السلطة القضائية واركان القضاء هو هز لأهم اركان الدولة.

وأضاف النصف ان النيابة العامة حفظت الشكوى المقدمة من القضاة على الاتهامات التي وردت بتسليم اسمائهم وجاء الرد بشهادة بنك كوتس بعدم وجود ارضة لديه بأسماء القضاة وانتظرت بعدها لأرى ما ستسفر عنه ندوة الاغلبية المبطة، وتوقعت ان يتحدث اعضاء الاغلبية عن بعض قضاياهم التي سيخوضون فيها ويعرجون في الوقت نفسه على شهادة بنك كوتس، وانا لا ابرى ولا ازيكي احدا على هذا الصعيد لكن هذه الشهادة خطيرة، ونحن لا نعرف القضاة شخصياً، لكن اؤكد انه متى ما تم التشكيك بالقضاة وتجريح الجسد القضائي بلا ادلة فهذا يعينه هدم لاركان الدولة.

وقال النصف: كنت حريصاً طوال الفترة الماضية على اظهار الحقائق وانا اول من طرح موضوع التسجيل في قاعة عبدالله السالم، ويصريح العبارة عندما كان البعض يلوح على قضيته باستخياء، مشيراً الى انه بعد دخول ابواب الصراخ واشخاص لم ننحرف وراء ذلك وتركتنا لهذه الادوات ان تدلي ببلوها وتدخل معارك بالوكالة من الطرفين، ولازلنا متمسكين بان مرجعنا للقضاء والنيابة العامة حول هذه القضية.

وحذّر قائلا: نحن لا نزيكي الاحياء لكن مازلنا ننتظر ادلتهم ومستنداتهم التي يدعون انها تدين القضاة والمستشارين بالرشوة.

من جهته، قال النائب محمد الجبري: بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، وبعد: فقد شهد الجميع في الكويت في الفترة الأخيرة مرحلة عصيبة واستثنائية فيما يتعلق بشأنها الداخلي، وتهددت فيها لحياتها الوطنية، ونسبها الاجتماعي، وسادت فيها لغة التخوين والتشكيك، وعمت بها لغة الفوضى والشائعات، التي استهدفت أركان الدولة ومؤسساتها وسلطاتها، وساهم في إشعال هذه الفتنة العمياء بعض من لا خلاق له ممن رأى تحقيق مصالحه الخاصة والرخيصة على حساب الوطن ومصالحه العامة وأمنه واستقراره، لكن بفضل من الله سرعان ما انفضت هذه السحابة

الارادة حول رشوة القضاة والتحويلات المليونية قدم عدد من النواب طلباً لمناقشة ما ذكر، وكنت حريصاً وقتها على الا انحراف وراء هذه التهم التي طالت الجسد القضائي الا باظهار البيئته على القضاة. وقال: ذكرت وقتها اننا ملزمون بالدفاع عن الجهاز القضائي ان هذا للقضاة لأنه لا تتوافر للقضاة نواحيه الندية الاعلامية للرد على هذه الاتهامات، فاذا كان السياسي او الاعلامي او النائب يستطيع الظهور على شاشات التلفزة ويتهم او يدافع عن نفسه فهذا الامر لا يتوافر للقضاة، لافتاً الى ان هذا الاتهامات لو كانت موجّهة لأحد نواب الأمة لما اثبتت للدفاع عنه قبل سماع وجهة نظره، مؤكداً ان ضرب السلطة القضائية واركان القضاء هو هز لأهم اركان الدولة.

اشاد عدد من النواب بالقضاة الكويتي ونزاهته، رافضين التهم التي وجهت اليه خصوصاً بعد حفظ البلاغ المقدم من القضاة في شأن ما تم نشره في بعض وسائل التواصل الاجتماعي سابقاً. في هذا الاطار، قال النائب سلطان اللغيصم ان القضاء الكويتي الصرح الشامخ في تاريخ الكويت واهلها ومنارة في طريق العدل والانصاف واعطاء كل ذي حق حقه ونزاهة القضاء لا احد يشكك بها من ابناء البلد المخلصين.

وأشار اللغيصم في تصريح صحافي إلى أن الطعن في القضاء بأوراق وهمية ومستندات ثبت عدم صحتها وحديث مبهم غير دقيق كاد ينزلق في البلد إلى منحدر مظلم وخطير، ولكن شاء الله أن يحفظ الكويت وشعبها وحكامها من هذا المنزلق بحكمة صاحب السمو الأمير قائد العمل الإنساني وثقة الشعب الكويتي بهذا الصرح الشامخ.

وأضاف اللغيصم: الآن وبعد ان انضحت الحقائق وثبت ان المستندات مزورة ولا أساس لها من الصحة حتى رجال القضاء اتضح انهم لا يملكون حسابات في تلك البنوك وتبين بجلاء أن تعاملات أو تحويلات أو شيكات بأسمائهم لدى بنك «كوتس»، أو أي من فروعه، فما موقع اصحاب الصوت العالي ومن وراءهم ومن المستفيد مما حصل، وما ذنب رجال القضاء الكويتي الشرفاء وأسره مما طالهم من حملات تشويه وطعن في الذم؟ وهل اصبح ثمن حلم العودة لكراسي مجلس الأمة الطعن بالشرفاء وتشويه سمعتهم؟

وبين ان الصوت العالي والصراخ لم يعد ناقعا لتحقير احدسات البعض المشسوبة وانباء الشعب الكويتي الآن وبعد انجازات مجلس الأمة اصبحوا اوعى من ان تنطلي عليهم حيل البعض بالكتب والتدليس والطعن بالذم. وحثم اللغيصم تصريحه بالثناء والشكر والتقدير للرجال الشرفاء في القضاء الكويتي، متمنيا ان يحفظ الله الكويت والشعب وحكامه من كل مكروه.

من جانبه، رفض النائب راكان النصف التشكيك بالسلطة القضائية واتهام عدد من القضاة والمستشارين بالرشوة، مشيراً إلى أن ما يطرح من القاء التهم بلا دلائل من قبل الاغلبية المبطلة حول اركان الجسم القضائي امر مرفوض.

وقال النصف، خلال مؤتمر صحافي عقده في مجلس الأمة امس، ان اعضاء الاغلبية لم يقدموا سوى ورقة بيضاء يلوحون فيها عن طريق احد اعضاءهم ولم يذهبوا بها إلى النيابة أو هيئة مكافحة الفساد، مشيراً إلى أن البيئة على من ادعى.

وأوضح: عندما عقدت كتلة الاغلبية السابقة في المجلس المبطل الاول ندوتها في شهر يونيو الماضي في ساحة

أمة لا تخلد شهداءها أمة مينة

## الدويسان: حكومتنا في ذكرى التحرير ذكرت الشعراء والفنانين ونسيت الشهداء

عبر تخليد ذكراهم في البرامج الاعلامية والقصص والروايات والأعمال الدرامية والسينمائية والندوات وغيرها من أشكال الاستذكار.

وبرامج متلفزة تؤرخ بطولات ومنصفها بارواحهم لأجل الوطن، بيد ان هذا لم يتحقق بما يرضي الطموح، وان كل أمة لا تخلد شهداءها أمة ميتة. واعتبر الدويسان ان ما يحدث من تجاهل ما هو الا تقصير لا مبرر له، فالاحتفالات الوطنية الحقيقية لا تكون إلا بإبراز بطولات ابناء الكويت. ولفت الدويسان إلى ان جيل الشباب ربما لا يعرف الكثير عن فترة الغزو الغاشم وعن التضحيات التي تم تقديمها في تلك الفترة وعن الوحدة الوطنية التي تجلت في أروع صورها وذلك لتقصير الحكومة في استذكار المعاني البطولية في هذه الفترة. ودعا الدويسان إلى إعادة الاعتبار إلى شهدائنا الأحياء عند ربهم وفي قلوبهم أسره هذا الوطن.

أبدي النائب فيصل الدويسان استغرابه الشديد من تجاهل الحكومة لشهداء الوطن لا سيما ونحن نحفل بذكرى التحرير والتي لم تكن لتتحقق لولا بركة دعاء شهداء الكويت الزكية. وقال الدويسان «ان الحكومة تستعرض في هذه المناسبة العزيزة الشعراء والفنانين ما بين رقص وموسيقى وسباق للدرجات النارية وغيرها بينما لا نذكر لشهدائنا الأبرار وكان الكويت لم تقدم فداًت أكيادها الأعراء على مذبح الكرامة والحرية».

وأضاف الدويسان: كنا نتوقع ان تتشرف شوارعنا بحمل أسماء شهداء الكويت او ان يكون هناك نصب تذكاري في كل محافظة يفخر بصور شهدائنا وهي محفورة على جدرانها او ان توزع مطبوعات

أبدي النائب فيصل الدويسان استغرابه الشديد من تجاهل الحكومة لشهداء الوطن لا سيما ونحن نحفل بذكرى التحرير والتي لم تكن لتتحقق لولا بركة دعاء شهداء الكويت الزكية. وقال الدويسان «ان الحكومة تستعرض في هذه المناسبة العزيزة الشعراء والفنانين ما بين رقص وموسيقى وسباق للدرجات النارية وغيرها بينما لا نذكر لشهدائنا الأبرار وكان الكويت لم تقدم فداًت أكيادها الأعراء على مذبح الكرامة والحرية».

وأضاف الدويسان: كنا نتوقع ان تتشرف شوارعنا بحمل أسماء شهداء الكويت او ان يكون هناك نصب تذكاري في كل محافظة يفخر بصور شهدائنا وهي محفورة على جدرانها او ان توزع مطبوعات

أبدي النائب فيصل الدويسان استغرابه الشديد من تجاهل الحكومة لشهداء الوطن لا سيما ونحن نحفل بذكرى التحرير والتي لم تكن لتتحقق لولا بركة دعاء شهداء الكويت الزكية. وقال الدويسان «ان الحكومة تستعرض في هذه المناسبة العزيزة الشعراء والفنانين ما بين رقص وموسيقى وسباق للدرجات النارية وغيرها بينما لا نذكر لشهدائنا الأبرار وكان الكويت لم تقدم فداًت أكيادها الأعراء على مذبح الكرامة والحرية».

وأضاف الدويسان: كنا نتوقع ان تتشرف شوارعنا بحمل أسماء شهداء الكويت او ان يكون هناك نصب تذكاري في كل محافظة يفخر بصور شهدائنا وهي محفورة على جدرانها او ان توزع مطبوعات

أبدي النائب فيصل الدويسان استغرابه الشديد من تجاهل الحكومة لشهداء الوطن لا سيما ونحن نحفل بذكرى التحرير والتي لم تكن لتتحقق لولا بركة دعاء شهداء الكويت الزكية. وقال الدويسان «ان الحكومة تستعرض في هذه المناسبة العزيزة الشعراء والفنانين ما بين رقص وموسيقى وسباق للدرجات النارية وغيرها بينما لا نذكر لشهدائنا الأبرار وكان الكويت لم تقدم فداًت أكيادها الأعراء على مذبح الكرامة والحرية».

وأضاف الدويسان: كنا نتوقع ان تتشرف شوارعنا بحمل أسماء شهداء الكويت او ان يكون هناك نصب تذكاري في كل محافظة يفخر بصور شهدائنا وهي محفورة على جدرانها او ان توزع مطبوعات

أبدي النائب فيصل الدويسان استغرابه الشديد من تجاهل الحكومة لشهداء الوطن لا سيما ونحن نحفل بذكرى التحرير والتي لم تكن لتتحقق لولا بركة دعاء شهداء الكويت الزكية. وقال الدويسان «ان الحكومة تستعرض في هذه المناسبة العزيزة الشعراء والفنانين ما بين رقص وموسيقى وسباق للدرجات النارية وغيرها بينما لا نذكر لشهدائنا الأبرار وكان الكويت لم تقدم فداًت أكيادها الأعراء على مذبح الكرامة والحرية».

وأضاف الدويسان: كنا نتوقع ان تتشرف شوارعنا بحمل أسماء شهداء الكويت او ان يكون هناك نصب تذكاري في كل محافظة يفخر بصور شهدائنا وهي محفورة على جدرانها او ان توزع مطبوعات

أبدي النائب فيصل الدويسان استغرابه الشديد من تجاهل الحكومة لشهداء الوطن لا سيما ونحن نحفل بذكرى التحرير والتي لم تكن لتتحقق لولا بركة دعاء شهداء الكويت الزكية. وقال الدويسان «ان الحكومة تستعرض في هذه المناسبة العزيزة الشعراء والفنانين ما بين رقص وموسيقى وسباق للدرجات النارية وغيرها بينما لا نذكر لشهدائنا الأبرار وكان الكويت لم تقدم فداًت أكيادها الأعراء على مذبح الكرامة والحرية».

وأضاف الدويسان: كنا نتوقع ان تتشرف شوارعنا بحمل أسماء شهداء الكويت او ان يكون هناك نصب تذكاري في كل محافظة يفخر بصور شهدائنا وهي محفورة على جدرانها او ان توزع مطبوعات

أبدي النائب فيصل الدويسان استغرابه الشديد من تجاهل الحكومة لشهداء الوطن لا سيما ونحن نحفل بذكرى التحرير والتي لم تكن لتتحقق لولا بركة دعاء شهداء الكويت الزكية. وقال الدويسان «ان الحكومة تستعرض في هذه المناسبة العزيزة الشعراء والفنانين ما بين رقص وموسيقى وسباق للدرجات النارية وغيرها بينما لا نذكر لشهدائنا الأبرار وكان الكويت لم تقدم فداًت أكيادها الأعراء على مذبح الكرامة والحرية».

وأضاف الدويسان: كنا نتوقع ان تتشرف شوارعنا بحمل أسماء شهداء الكويت او ان يكون هناك نصب تذكاري في كل محافظة يفخر بصور شهدائنا وهي محفورة على جدرانها او ان توزع مطبوعات



فيصل الدويسان



نبيل الفضل



ديوسف الزلزلة

